

أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (للفترة 1996-2015)

The impact of grants and foreign aid in financing government expenditures and the deficit in the Palestinian public budget For the period (1996-2015)

د. ماجد حسني صبيح

جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

majedhusni@yahoo.com

Abstract

The purpose of this paper is to uncover the role and the importance of foreign aid and grants in financing the government's expenditure and the deficit in the Palestinian's government budget. In addition, this paper will provide a future outlook for the dependence on foreign aid and grants with in the current economic and political situation. The Linear Regression Analysis was utilized and the following results were manifested, there is a positive effect of foreign aid and grants on financing the public expenditure and the Palestinian Authority's budget deficit. The following results were also found:

- 1.A 1 dollar increase in the foreign aid and grants will result in a 0.854 dollar decrease in the current deficit.
- 2.A 1 dollar increase in foreign aid and grants will result in a 0.835 dollar decrease in the total deficit.
- 3.A 1 dollar increase in foreign aid and grants will result in a 1.72 increase in the public expenditure.
- 4.A 1 dollar increase of foreign aid in supporting the government's budget will result in a 1.723 dollar increase in current expenditure.
- 5.A 1 dollar increase in foreign aid for development projects will result in a 0.73 increase in development expenditure.

Key Words: Foreign aid and grants, financing government expenditure, Budget Deficit, The Palestinian Public Budget.

1. المقدمة

1.1 مشكلة البحث

تواجه الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها في العام 1994 عجز متراكم، يظهر من ناحية حسابية نتيجة زيادة النفقات الحكومية بمعدلات أكبر من الإيرادات المحلية، مما يعني قصور الأخيرة عن تغطية كامل النفقات، وبالتالي بروز فجوة تمويلية يجب تغطيتها من أجل تمويل النفقات، وتحقيق برامج النفقات الحكومية. وبسبب عدم كفاية الإيرادات المحلية، وعجزها عن تغطية كامل النفقات العامة اعتمدت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لسد فجوة التمويل في الموازنة العامة بصفة رئيسية على المنح والمساعدات الخارجية التي يقدمها المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة إسرائيل في العام 1993.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هو دور وأثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية؟

2.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن دور وأهمية المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية.
2. استشراف آفاق الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في ظل الوضع السياسي والاقتصادي القائم.

3.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية ودور المنح والمساعدات الخارجية في الموازنة العامة الفلسطينية، وسواء في جانب الإيرادات أو في جانب النفقات العامة، أو من حيث دورها في سد العجز المالي الناجم عن قصور الإيرادات المحلية عن مواكبة النمو في النفقات الحكومية. إذ بدون المنح والمساعدات الخارجية ستعرض الموازنة العامة لأزمات مالية عميقة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية في حال انقطاع، أو عدم استقرار تدفق المنح والمساعدات الخارجية مما يؤثر بالتالي على نمو الاقتصاد الفلسطيني.

4.1 فرضيات الدراسة

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة $(\alpha \leq 0.05)$ للمنح والمساعدات الخارجية على العجز الجاري للموازنة العامة الفلسطينية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة $(\alpha \leq 0.05)$ للمنح والمساعدات الخارجية على العجز الكلي للموازنة العامة الفلسطينية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة $(\alpha \leq 0.05)$ للمنح والمساعدات الخارجية على النفقات العامة للموازنة الفلسطينية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة $(\alpha \leq 0.05)$ للمنح لدعم الموازنة الجارية على النفقات الجارية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة $(\alpha \leq 0.05)$ للمنح لدعم المشاريع التطويرية على النفقات التطويرية.

5.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية، والمنشورة في التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بالمساعدات الخارجية وأثرها على الموازنة العامة في الدول النامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لتحليل أثر المنح والمساعدات الخارجية على النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية.

6.1 محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على المنح والمساعدات الخارجية المقدمة من المجتمع الدولي للموازنة العامة الفلسطينية في الفترة 1996-2015، كما أن التحليل بسبب صعوبة الفصل بين المنح (Grants) وبين المساعدات المقدمة بصورة قروض سهلة (Softloans) سيكون تحليلاً للمنح والمساعدات معاً.

2. الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت المنح والمساعدات الخارجية من حيث دورها وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى الدولي أو الإقليمي، لكن الدراسات التي تناولت أثر المنح والمساعدات ودورها على المستوى المحلي الفلسطيني تعد محدودة، فيما يلي عرضاً لعدد من الدراسات المحلية والإقليمية والعالمية المتاحة، منها باللغة العربية، وأخرى باللغة الإنجليزية.

دراسات باللغة العربية:

هدفت دراسة لبد (2004) إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، والتعرف كذلك على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. أظهرت الدراسة أن المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني جاءت بالدرجة الأولى لاعتبارات سياسية، وخاصة من الدول الراعية للعملية السلمية، لكن هذه المساعدات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء كان ذلك بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها، وأظهرت الدراسة أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديدًا في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي.

وهدفت دراسة عبد الكريم، وزملاؤه (2005) إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها على طول المرحلة التي بدأت مع توقيع اتفاقية أوسلو في نهاية العام 1993، وإلى صياغة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساهم في زيادة نجاعة توظيف هذه الدراسات. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها نتائج إيجابية معقولة في تأهيل مرافق البنية التحتية، وبناء مؤسسات السلطة، وتعزيز قدراتها الفنية، ودعم بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية خصوصاً في بداية المرحلة الانتقالية. لكن يؤخذ على المساعدات الخارجية غلبة البعد السياسي عليها، وتغليب الطبيعة الإغائية على المساعدات على حساب التنمية المستدامة. وأخفقت المساعدات الدولية من تعزيز فرص وإمكانيات الاقتصاد الفلسطيني

للإعتاق من التبعية القسرية لمنظومة السوق الإسرائيلي. خلصت الدراسة إلى أن المساعدات الدولية لن تستمر إلى الأبد، ويجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة، وبالتالي يجب استغلال المتاح منها بكفاءة مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة للتخلص من الاعتماد عليها تدريجياً.

وهدفت دراسة المطيري، والسقا (2007) إلى قياس الآثار الاقتصادية الكلية للمساعدات الرسمية على هيكل الإنفاق الكلي خلال الفترة (1970-2003) من خلال بناء وتقدير نموذج اقتصادي كلي للاقتصاد الأردني صغير الحجم، ومن ثم تحليل الآثار الكلية للمساعدات الرسمية على مكونات الإنفاق بصفة خاصة الاستهلاك والاستثمار والواردات ومن ثم حساب مضاعف الإنفاق للمساعدات الرسمية، والآخر المضاعف لها على مستويات الاستهلاك والاستثمار والواردات، أظهرت الدراسة أن الدخل هو المحدد الأساسي لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار والواردات والضرائب، وبلغت قيمة مضاعف الإنفاق للمساعدات الرسمية 2.28 مما يعكس الأثر المهم والحيوي لتدفق المساعدات الرسمية للاقتصاد الأردني على مستويات الطلب الكلي. وأشارت النتائج إلى أن تدفق المساعدات الرسمية للأردن يؤثر بصورة جوهرية على مستويات الاستهلاك والاستثمار والواردات من الخارج، حيث بلغ الأثر المضاعف 2.25، و1.91، و2.05 على التوالي.

أما دراسة بسيوني، علياء (2013) فاستهدفت تقييم المساعدات الخارجية الإنمائية على مستوى الفقر في المنطقة العربية، وباستخدام بيانات 13 دولة عربية خلال الفترة 2009-2005 قامت الدراسة بتقدير تأثير المساعدات على دليل التنمية البشرية بوصفه مؤشراً للرفاهية الكلية. واعتمد التقدير على طريقتي المربعات الصغرى العادية، والمربعات الصغرى ذات المرحلتين. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة المساعدات قد اقترنت بانخفاض مستوى دليل التنمية البشرية، وبالتالي فإن المساعدات قد لا تكون فعالة في التخفيف من وطأة الفقر.

وهدفت دراسة أبو عيدة (2015) إلى تحليل أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال الفترة (1994-2013) ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج قياسي مكون من شقين: الأول يحدد مدى تبعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للمساعدات والمنح الخارجية، والثاني يختبر أثر المساعدات على النمو الاقتصادي الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وأبرزها بالعلاقة مع الموضوع محل البحث، أن أثر المساعدات والمنح الخارجية على الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية 0.26%.

دراسات باللغة الإنجليزية

هدفت دراسة (Njeru, 2003)، وهي بعنوان (The impact of foreign aid on public expenditure: The case of Kena) إلى تحليل أثر المساعدات الأجنبية على الإنفاق الحكومي في كينيا. توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية تمثل مصدراً هاماً للتمويل في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تكمل المساعدات تدني معدلات الادخار، وضيق عائدات التصدير، وصغر القاعدة الضريبية، في السنوات الأخيرة أصبح مجتمع المانحين أكثر صرامة فيما يخص ضبط التمويل والسياسات الجيدة، مما أدى إلى تجميد أموال المانحين إلى الحكومات التي لا تتفق مع شروط المعونة، وقد شهدت الحكومة الكينية في الماضي مثل هذه التخفيضات في المساعدات، وتستخدم هذه الدراسة دالة تعظيم المنفعة من أجل الكشف عن كيفية استجابة الإنفاق الحكومي للتقلبات في المساعدات الخارجية. وتشير النتائج التجريبية إلى أن التدفق في المساعدات الخارجية يؤثر على أنماط الإنفاق الحكومي، حيث هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين حصة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصافي المساعدات الإنمائية الخارجية المدفوعة، في حين وجدت الدراسة شواهد قليلة نسبياً على أن المساعدات الخارجية تؤدي إلى تخفيف الضرائب، بينما هناك مؤشرات قوية على أن الحكومة تستخدم المساعدات لتمويل النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن الآثار المترتبة على تجميد المساعدات قوية في الأجل القصير، حيث تشرع الخزنة باتخاذ إجراءات مالية صارمة لمواجهة الآثار السلبية لتجميد المساعدات.

وهدفت دراسة (Lohani, 2004) إلى فحص ما إذا كانت المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على التنمية في البلدان النامية. وتم قياس التنمية في هذه الدراسة باستخدام مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)، وهو مؤشر مركب يتكون من مؤشر المعرفة، ومؤشر الصحة، ومؤشر مستوى المعيشة. توصلت الدراسة إلى أن البلدان النامية تواجه تحديات انتشار الفقر، وبطء نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الوفيات بسبب المرض، وأن الحكومات في هذه البلدان ليس لديها موارد مالية كافية لمكافحة هذه التحديات على نحو فعال. لذلك كان للمساعدات الأجنبية دور رئيسي في تنفيذ برامج التنمية الموجهة لمكافحة الفقر في هذه البلدان. باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى تم اختبار الفرضية القائلة أن المساعدات الأجنبية لها تأثير إيجابي على

مؤشر التنمية البشرية. وأشارت نتائج تحليل الانحدار إلى أن المساعدات الأجنبية لها علاقة سلبية مع التنمية، لكن نتائج الدراسة أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي يلعبان دوراً ذو دلالة معنوية بالعلاقة مع التنمية في هذه البلدان. وهدفت دراسة (Martins, 2007) إلى تقييم أثر المساعدات الأجنبية على الإنفاق العام، والإيرادات، والاقتراض المحلي في أثيوبيا للفترة 1964-2005، أظهرت الدراسة أن المساعدات الأجنبية لها أثر إيجابي على النفقات الاستثمارية الحكومية، لكن أثرها لم يكن واضحاً على النفقات الجارية. علاوة على ذلك، ومن خلال تجزئة المساعدات الأجنبية إلى منح وقروض دعمت الدراسة الاستنتاج في أن المساعدات الأجنبية تزيد من الاستثمار الحكومي، مع ظهور أثر أقوى للقروض مقارنة بالمنح، كما أظهرت النتائج أن كل من المنح والقروض الأجنبية لها آثار سلبية قوية على الاقتراض المحلي، مما يعني أن المساعدات الأجنبية والتمويل المحلي تشكل بدائل قريبة لبعضها، كما أن النتائج تدعم الفرضية وهي أن التدفق العالي للمساعدات الأجنبية من شأنه أن يحل محل الإيرادات المحلية. وهدفت دراسة (EROĞLU and YAVUZ, 2009) إلى تحليل دور المعونات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. توصلت الدراسة إلى أن فعالية المعونات الأجنبية تتوقف إلى حد كبير على كل من المانحين، ودوافع المتلقين وما إذا كانت هذه الدوافع تتفق أو تتعارض مع أهداف المانحين، وتعتمد أيضاً على مدى ارتباط المعونات بالمشروعات الرأسمالية بدلاً من صرفها في أشكال ليست بالضرورة من مكونات التنمية على الإطلاق مثل المساعدات الغذائية ودعم ميزان المدفوعات وتخفيف عبء الديون. كذلك تتوقف فعالية المعونات على كيفية استخدامها من قبل المتلقي فهل تستخدم المعونات لأغراض زيادة الادخار والاستثمار أم يتم لأغراض الاستهلاك وأغراض غير منتجة أخرى؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الدول المانحة تزيد من ربط المعونات بما يخدم مصالحها، ولا تعمل على زيادة النمو في البلدان الأقل نمواً، بل له تأثير سلبي على النمو والعمالة وميزان المدفوعات. لذلك تقترح الدراسة على الدول المانحة تجنب ربط المعونة خاصة بالمصدر والسلعة، لأن ذلك يقود إلى استغلال احتكاري. أخيراً يجادل البعض في أنه يجب زيادة المعونات للبلدان الفقيرة، لكن في ضوء تضارب دوافع المانحين والبلدان الفقيرة المتلقية لهذه المعونات ليس من المرجح أن تعمل هذه الزيادة في المعونات على التخفيف من حدة الفقر. فمنذ بداية أزمة الخليج طالب المجتمع الدولي بزيادة المساعدات لدول مثل أثيوبيا، حيث فشل المحصول الزراعي وانتشرت المجاعة التي كانت آثارها حادة على الفقراء. لكن لدوافع سياسية تم توجيه المزيد من المساعدات إلى مصر وإسرائيل لدورهم السياسي في أزمة الخليج.

وهدفت دراسة (Sarsour and others, 2011)، وهي بعنوان THE ECONOMIC AND SOCIAL EFFECTS OF FOREIGN AID IN PALESTINE إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الأجنبية في فلسطين للفترة 1994-2009، وقد تم استخدام نموذج النمو الداخلي لتقدير الآثار الاقتصادية، بينما تم استخدام التحليل الكمي والوصفي لتقدير الآثار الاجتماعية. وأشارت النتائج إلى أن معظم المساعدات الأجنبية تم تخصيصها لأغراض الاستهلاك، وليس الاستثمار، مما يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع الاعتماد على هذه المساعدات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. علاوة على ذلك، إن النسبة العظمى من هذه المساعدات تقدم للفلسطينيين لاعتبارات سياسية، بدلاً من قضايا التنمية والتضامن مع الشعب الفلسطيني. أما دراسة (Butt and Javid, 2013) فهدفت إلى فحص تأثير المساعدات الخارجية على السلوك المالي لحكومة باكستان، وذلك من خلال تطبيق نموذج المتباطئات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) لتحليل العلاقات التي كانت سائدة بين المنح والاقتراض المحلي والإيرادات المحلية والنفقات الإنمائية خلال الفترة 1960-2010. أظهرت النتائج وجود أثر سلبي للمنح الأجنبية على السلوك المالي للحكومة الباكستانية، حيث مع تكديس الدين الأجنبي أنخفض التحصيل للإيرادات المحلية. وفي الوقت الذي يكون فيه قيود على المساعدات الأجنبية تعطي الحكومة الأولوية للإنفاق العام، وتقوم بتقليص نفقات التنمية. وأظهرت النتائج أيضاً أن هناك مجال كبير للاستخدام الكفء للموارد المالية الأجنبية، في حين أن الحاجة قبل كل شيء هو لتحسين تحصيل الإيرادات وضبط النفقات، والأمر متروك للحكومة وليس للمانحين في ما إذا تم استخدام المنح للحد من الاقتراض المحلي، أو للإنفاق أو زيادة الموارد الكلية المتاحة، إلا أن الحكومة الباكستانية فضلت أن تكون المساعدات الأجنبية بديلاً عن توسيع القاعدة الضريبية والإيرادات المحلية، والاقتراض المحلي.

تعقيب على الدراسات السابقة: يلاحظ من الدراسات السابقة أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الإنفاق العام والعجز المالي الحكومي لا تزال محل نقاش. فبعض الدراسات أظهرت وجود علاقة إيجابية بين المساعدات والإنفاق العام، بينما أظهرت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية بين المساعدات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية. أما الدراسات المحلية فتناولت المساعدات الخارجية في علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية عموماً، حيث لم تكن متخصصة، وبعضها (دراسة أبو عيدة)

تناولت علاقة المساعدات بالإعفاق العام في مجموعة، ولم تتناول بنود النفقات العامة على إنفراد. كما أنها لم تتناول علاقة وأثر المساعدات الخارجية على العجز في الموازنة العامة، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تغطيته.

3. أهمية المنح والمساعدات الخارجية في الموازنة العامة الفلسطينية

1.3 أهمية المنح والمساعدات في جانب الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة لموازنة السلطة الفلسطينية من:

1. الإيرادات المحلية، وتتكون من إيرادات الجباية المحلية، وإيرادات المقاصة* مع إسرائيل.
2. المنح والمساعدات الخارجية، والتي يقدمها المجتمع الدولي، وتقسّم إلى منح لدعم الموازنة الجارية، والمعونات لتمويل المشاريع التطويرية.

من خلال تتبع تطور حجم المنح والمساعدات الخارجية يلاحظ أن الاتجاه العام لها هو في تزايد (عدا الفترة 2010/2015)، حيث ارتفعت بالمتوسط من حوالي 260.0 مليون دولار أمريكي في الفترة 1999/1996 إلى 611.0 مليون دولار في الفترة 2005/2000، ثم إلى 1.4 مليار دولار في الفترة 2010/2006، وتراجعت إلى 1.1 مليار دولار في الفترة 2015/2010. وبلغ متوسط حجم المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة في الفترة الكلية محل الدراسة، أي الفترة 1996-2015 نحو 847.0 مليون دولار أمريكي (الملحق، جدول 1).

يبين الجدول المرفق رقم (1) التوزيع النسبي للإيرادات العامة بالمتوسط. ويلاحظ أن نسبة المنح والمساعدات من صافي الإيرادات العامة والمنح ارتفعت من حوالي 24.0% للفترة 1999/1996 إلى 44.0% للفترة 2005/2000، وإلى 48.0% للفترة 2010/2006، لكن رغم تراجع أهميتها النسبية في الفترة 2015/2011 مقارنة مع الفترات السابقة، إلا أنها ظلت مرتفعة، حيث بلغت بالمتوسط 30% من صافي الإيرادات العامة والمنح. يلاحظ أن المنح والمساعدات الخارجية في الموازنة العامة ليست مستقرة، وإنما تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى. وسجلت تراجعاً في عام 2015 بنسبة 54.4% مقارنة مع العام 2014 (أنظر، الملحق، جدول 2).

جدول 1: التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات العامة للموازنة الفلسطينية (أساس نقدي) للفترة 1996 – 2015

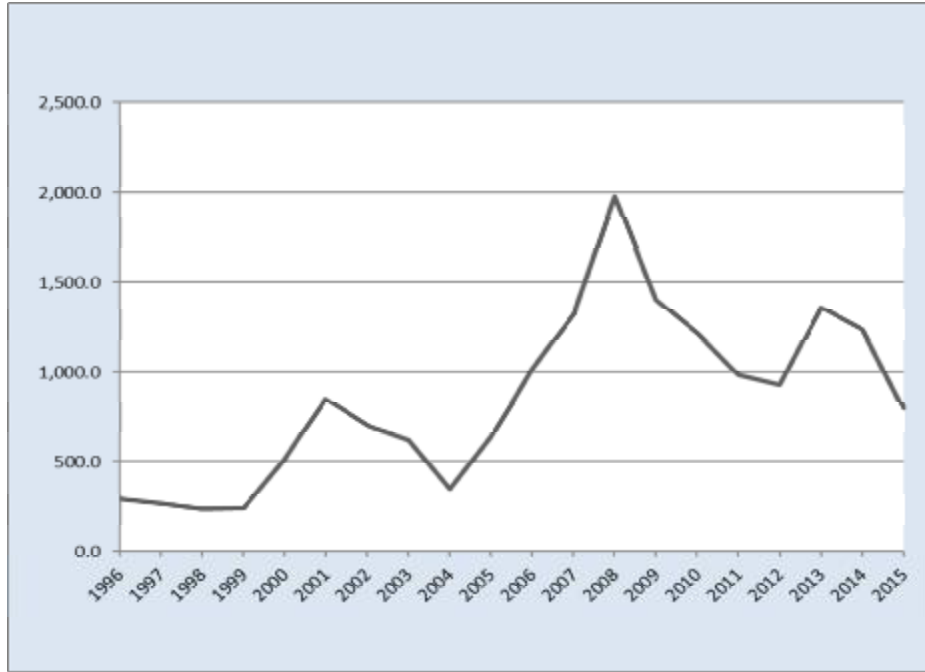
(بالأسعار الجارية)

متوسط الفترة	نسبة إيرادات الجباية المحلية من صافي الإيرادات العامة والمنح	نسبة إيرادات المقاصة من صافي الإيرادات العامة والمنح	نسبة المنح والمساعدات من صافي الإيرادات العامة والمنح	نسبة المنح لدعم الموازنة الجارية من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	نسبة المنح لدعم المشاريع التطويرية من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية
1999 - 1996	30.5%	45.3%	24.2%	5.9%	94.1%
2005 - 2000	23.4%	32.8%	43.9%	55.0%	45.0%
2010-2006	19.0%	35.5%	48.0%	86.6%	13.4%
2015 - 2011	22.9%	50.0%	29.9%	86.4%	13.6%
2015 - 1996	22.5%	41.7%	37.8%	74.7%	25.3%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps ، مشتق من الملحق، جدول رقم (2).

شكل 1: تطور المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996 - 2015

البيانات بالمليون دولار أمريكي



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

2.3 أهمية المنح والمساعدات الخارجية في جانب النفقات العامة

يبين الجدول المرفق رقم (2) أن المنح والمساعدات لدعم الموازنة الجارية في الفترة 1999/1996 شكلت بمتوسط نحو 6.0%، بينما شكلت المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية حوالي 94.0% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية، لكن في الفترات اللاحقة تزايدت نسبة المنح المخصصة لدعم الموازنة الجارية بشكل ملاحظ مقابل انخفاض شديد في نسبة المنح المخصصة للموازنة التطويرية، حيث شكلت في الفترة 2015-2011 نحو 86.0%، و14.0% لكل منهما على التوالي. ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي سادت في فلسطين نتيجة تشديد الإجراءات الإسرائيلية لقمع انتفاضة الأقصى (2000/9/28) مما أدى إلى إلحاق خسائر اقتصادية وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتراجع الإيرادات الضريبية، إلى جانب احتجاز إسرائيل لمستحقات السلطة الفلسطينية من أموال المقاصة، في الوقت الذي اشتدت إليه الحاجة إلى السيولة النقدية لتغطية النفقات الجارية خصوصاً فاتورة الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية التي تغطي معاشات التقاعد، وبرامج رعاية أسر الشهداء والأسرى، والأسر الفقيرة، والعاطلين عن العمل، وهو ما أدى إلى تحويل جزء من المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات التطويرية إلى النفقات الجارية، وبرامج الإغاثة والتشغيل الطارئ.

تتضح الأهمية النسبية للمنح والمساعدات أكثر بالنظر إلى نسبتها من النفقات التطويرية، حيث أنه في معظم سنوات الفترة محل الدراسة كانت تغطي كامل النفقات التطويرية، بينما الخزنة العامة لا تغطي سوى نسبة محدودة جداً (أنظر الملحق، جدول 4). كذلك شكلت المنح والمساعدات بمتوسط أكثر من 25% من إجمالي النفقات الجارية، وحوالي 50% من فاتورة الأجور والرواتب، وأكثر من 75% من النفقات الجارية غير الأجور ل، وشكلت 36% بمتوسط من إجمالي النفقات العامة للفترة 2015-1996 محل الدراسة.

جدول 2: نسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية إلى النفقات العامة ومكوناتها للفترة 1996 - 2015

متوسط الفترة	نسبة المنح إلى النفقات العامة	نسبة المنح إلى النفقات الجارية	نسبة المنح إلى الأجور والرواتب	نسبة المنح إلى النفقات الجارية	نسبة المنح إلى النفقات التطويرية
1999-1996	%23.41	%1.81	%3.66	%3.61	%100.00
2005-2000	%38.74	%26.58	%44.73	%77.27	%94.50
2010-2006	%48.34	%45.24	%90.08	%141.88	%70.81
2015-2011	%30.67	%25.29	%45.64	%68.44	%83.12
المتوسط الكلي 2015-1996	%36.06	%25.97	%48.08	%76.48	%86.43

المصدر: مشتق من الملحق، جدول (4).

4. اختبار الفرضيات الإحصائية

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات الخارجية على العجز الجاري للموازنة العامة الفلسطينية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات كل من "المنح والمساعدات الدولية" كمتغير مستقل و"العجز الجاري" كمتغير تابع، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.905 ^a	0.819	0.809	195.19771

a. Predictors: (Constant), Foreign aid and grants.

b. Dependent Variable: current deficit

جاءت قيمة معامل الارتباط 90.5% وهي تشير إلى علاقة طردية قوية بين متغيرات النموذج، أما معامل التفسير (R^2) فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر نحو 82% من التباين في المتغير التابع.

ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3110357.372	1	3110357.372	81.632	0.000 ^b
	Residual	685838.638	18	38102.147		
	Total	3796196.009	19			

a. Dependent Variable: current deficit

b. Predictors: (Constant), Foreign aid and grants.

يتضح من تحليل التباين أن قيمة اختبار F ومستوى الدلالة يشيران إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية تفسير أثر المنح والمساعدات الدولية على العجز الجاري للموازنة العامة.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-60.720	91.163		-0.666	0.514
	Foreign aid and grants.	*0.854	0.095	0.905	9.035	0.000

a. Dependent Variable: current deficit.

* اتجاه العلاقة هنا عكسي بين المنح والعجز وقد أزيلت إشارة السالب فأصبحت القيم موجبة ولكنها تعني عجز.

تظهر قيم المعاملات من جدول المعاملات الناتج عن تحليل الانحدار مقدار أثر المنح والمساعدات الدولية على العجز الجاري للموازنة العامة، والذي تظهره بشكل أوضح المعادلة الخطية التالية:

$$(curr_deficit = -60.720 + 0.854x)$$

وفيها يكون المتغير التابع هو العجز الجاري (curr_deficit) والمتغير المستقل هو المنح والمساعدات الدولية أو الأجنبية (Foreign aid and grants) والذي يرمز له بالحرف x ، ويظهر هنا أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغت 0.854، مما يشير إلى أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى انخفاض العجز الجاري بمقدار 0.854 دولاراً.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة $(\alpha \leq 0.05)$ للمنح والمساعدات الخارجية على العجز الكلي للموازنة العامة الفلسطينية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات كل من "المنح والمساعدات الدولية" كمتغير مستقل و"العجز الكلي" كمتغير تابع، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.892 ^a	0.796	0.784	206.03873

a. Predictors: (Constant), Foreign aid and grants.

b. Dependent Variable: total_deficit_presupp

جاءت قيمة معامل الارتباط 89.2% وهي تشير إلى علاقة طردية قوية بين متغيرات النموذج، أما معامل التفسير (R^2) فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر ما يقرب من 80% من التباين في المتغير التابع.

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2973024.108	1	2973024.108	70.033	0.000 ^b
	Residual	764135.229	18	42451.957		
	Total	3737159.338	19			

a. Dependent Variable: total_deficit

b. Predictors: (Constant), Foreign aid and grants.

يتضح من تحليل التباين أن قيمة اختبار F ومستوى الدلالة يشيران إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية تفسير أثر المنح والمساعدات الدولية على العجز الكلي للموازنة العامة.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	205.355	96.226		2.134	.047
	Foreign aid and grants.	*0.835	0.100	0.892	8.369	0.000

a. Dependent Variable: total_deficit

* اتجاه العلاقة هنا عكسي بين المنح والعجز وقد أزيلت إشارة السالب فأصبحت القيم موجبة ولكنها تعني عجز.

تظهر قيم المعاملات من جدول المعاملات الناتج عن تحليل الانحدار مقدار أثر المنح والمساعدات الدولية على العجز الكلي، والذي تظهره المعادلة الخطية التالية:

$$total_deficit = 205.355 + 0.835x$$

د. ماجد حسني صبيح

وفيها يكون المتغير التابع هو العجز الكلي للموازنة (total_deficit) والمتغير المستقل هو المنح والمساعدات الدولية أو الأجنبية (Foreign aid and grants) والذي يرمز له بالحرف x ، ويظهر هنا أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغ 0.835، مما يشير إلى أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى انخفاض العجز الكلي بمقدار 0.835 دولاراً.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات الخارجية على النفقات العامة للموازنة. لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات كل من "المنح والمساعدات الدولية" كمتغير مستقل و"النفقات العامة" كمتغير تابع، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.806 ^a	0.650	0.630	614.7406

a. Predictors: (Constant), Foreign Grants and aid.

جاءت قيمة معامل الارتباط 80.6% وهي تشير إلى علاقة طردية قوية بين متغيرات النموذج، أما معامل التفسير (R^2) فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر ما يقرب من 65% من التباين في المتغير التابع.

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	12618651.818	1	12618651.818	33.391	0.000 ^b
Residual	6802309.048	18	377906.058		
Total	19420960.866	19			

a. Dependent Variable: Public Expenditures (Pub Exp).

b. Predictors: (Constant), Foreign Grants and aid.

يتضح من تحليل التباين أن قيمة اختبار F ومستوى الدلالة يشيران إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية تفسير أثر المنح والمساعدات الدولية على النفقات العامة.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	848.992	287.100		2.957	0.008
	ForeignGrants and aid	1.720	0.298	0.806	5.778	0.000

a. Dependent Variable: Public Expenditures (Pub Exp).

تظهر قيم المعاملات من جدول المعاملات الناتج عن تحليل الانحدار مقدار أثر المنح والمساعدات الدولية على النفقات العامة، والذي تظهره بشكل أوضح المعادلة الخطية التالية:

$$PubExp = 848.992 + 1.720x$$

وفيها يكون المتغير التابع هو النفقات العامة (PubExp) والمتغير المستقل هو المنح والمساعدات الدولية أو الأجنبية (Foreign aid and grants) والذي يرمز له بالحرف x ، ويظهر هنا أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغ 1.720، مما يشير إلى أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة بمقدار 1.720 دولاراً.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح لدعم الموازنة الجارية على النفقات الجارية. لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات كل من "المنح لدعم الموازنة" كمتغير مستقل و"النفقات الجارية" كمتغير تابع، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.852 ^a	0.726	0.710	558.2316

a. Predictors: (Constant), Grants to support budget.

b. Dependent Variable: Current Expenditures (Curr Exp).

بلغت قيمة معامل الارتباط 85.2% وهي تشير إلى علاقة طردية قوية بين متغيرات النموذج، أما معامل التفسير (R^2) فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر ما يقرب من 73% من التباين في المتغير التابع.

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	14839703.800	1	14839703.800	47.621	.000 ^b
Residual	5609206.240	18	311622.569		
Total	20448910.040	19			

a. Dependent Variable: Current Expenditures (CurrExp).

b. Predictors: (Constant), Grants to support budget.

يتضح من تحليل التباين أن قيمة اختبار F ومستوى الدلالة يشيران إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية تفسير أثر المنح لدعم الموازنة على النفقات الجارية.

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	963.552	201.361		4.785	.000
1 Grants to support budget	1.723	.250	.852	6.901	.000

a. Dependent Variable: Current Expenditures (CurrExp).

تظهر قيم المعاملات من جدول المعاملات الناتج عن تحليل الانحدار مقدار أثر المنح لدعم الموازنة على النفقات الجارية، والذي يتبين بشكل أوضح من المعادلة الخطية التالية:

$$CurrExp = 963.552 + 1.723x$$

وفيها يكون المتغير التابع هو النفقات الجارية ($CurrExp$) والمتغير المستقل هو المنح لدعم الموازنة (Grants to support budget) والذي يرمز له بالحرف x ، ويظهر هنا أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغ 1.723، مما يشير إلى أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح لدعم الموازنة ستؤدي إلى ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 1.723 دولاراً.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند نسبة ثقة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح لدعم المشاريع التطويرية على النفقات التطويرية. لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات كل من "المنح لدعم المشاريع التطويرية" كمتغير مستقل و"النفقات التطويرية" كمتغير تابع، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.852 ^a	0.725	0.710	51.7539

a. Predictors: (Constant), Grants to support development projects

b. Dependent Variable: Development Expenditures (Dev Exp).

جاءت قيمة معامل الارتباط 85.2% وهي تشير إلى علاقة طردية قوية بين متغيرات النموذج، أما معامل التفسير (R^2) فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر 72.5% من التباين في المتغير التابع.

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	127201.388	1	127201.388	47.490	0.000 ^b
Residual	48212.337	18	2678.463		
Total	175413.726	19			

a. Dependent Variable: Development Expenditures (Dev Exp).

b. Predictors: (Constant), Grants to support development projects.

يتضح من تحليل التباين أن قيمة اختبار F ومستوى الدلالة يشيران إلى أن النموذج دال إحصائياً وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية تفسير أثر المنح لدعم المشاريع التطويرية على النفقات التطويرية.

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	93.603	25.467		3.676	0.002
Grants to support development projects	0.730	0.106	0.852	6.891	0.000

a. Dependent Variable: DevelopmentExpenditures (DevExp).

تظهر قيم المعاملات من جدول المعاملات الناتج عن تحليل الانحدار مقدار أثر المنح لدعم المشاريع التطويرية على النفقات التطويرية، والذي يظهر من المعادلة الخطية التالية:

$$DevExp = 93.603 + 0.73x$$

وفيها يكون المتغير التابع هو النفقات التطويرية (*Dev. Exp*) والمتغير المستقل هو المنح لدعم المشاريع التطويرية (Grants to support investment projects) والذي يرمز له بالحرف x ، ويظهر هنا أن قيمة معامل المتغير المستقل بلغ 0.73، مما يشير إلى أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح لدعم المشاريع التطويرية ستؤدي إلى ارتفاع النفقات التطويرية بمقدار 0.73 دولاراً.

6. النتائج والتوصيات

1.6 أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للمنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات العامة والعجز المالي للسلطة الفلسطينية. وتشير نتائج التحليل الإحصائي (تحليل الانحدار) إلى ما يلي:

1. أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى انخفاض العجز الجاري بمقدار 0.854 دولاراً.
2. أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى انخفاض العجز الكلي بمقدار 0.835 دولاراً.
3. أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة بمقدار 1.720 دولاراً.
4. أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح لدعم الموازنة ستؤدي إلى ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 1.723 دولاراً.
5. أن زيادة بمقدار 1 دولار في المنح لدعم المشاريع التطويرية ستؤدي إلى ارتفاع النفقات التطويرية بمقدار 0.73 دولاراً.

2.6 التوصيات

يتضح من النتائج أن المنح والمساعدات الخارجية تعد عنصر رئيسي في الموازنة العامة، حيث تغطي قسم رئيس من الإيرادات العامة، وتمول قسم كبير من النفقات العامة. وبسبب محدودية الموارد المالية المتاحة واعتمادها الرئيس على الموارد الخارجية والتي تقع خارج نطاق السيطرة الوطنية إضافة إلى صعوبة إحداث تغيير هيكلي في النفقات الجارية التي يهيمن عليها فاتورة الأجور والرواتب والنفقات التحويلية الاجتماعية، فإن التخلص الجذري من العجز، وتحقيق فائض في الموازنة العامة يظل هدفاً من الصعب تحقيقه على الأقل في الأجل القصير، كما أن الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية بسبب قصور الموارد المحلية يظل قائماً وملحاً، لا غنى عنه

في المدى المنظور، ورغم ذلك، فإن المنح والمساعدات الخارجية لن تستمر طويلاً، أو بنفس الوتيرة المرغوبة، وبالتالي من الضروري ضبط النفقات الجارية خصوصاً فاتورة الأجور والرواتب، وتوسيع قاعدة الجباية المحلية وتحسين إدارتها، وخفض درجة الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، بحيث تتحول مع الزمن إلى موارد مكتملة، وليست بديلة عن الموارد المحلية. كذلك إعادة هيكلة النفقات العامة لصالح النفقات التطويرية، وعلى الأقل كما كانت عليه خلال سنوات الفترة 1996/1999، حيث لم تقل حصتها النسبية عن 20% من إجمالي النفقات العامة، وبالتالي تقلص حصة المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لأغراض الاستهلاك وزيادة الحصة المخصصة للإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومواصلات، ومناطق صناعية، والتي تعمل على تحفيز الإستثمارات الخاصة لزيادة الإنتاج والصادرات والتشغيل في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، وزيادة إيرادات الجباية المحلية للحكومة.

7. قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية

1. عبد الكريم، نصر، وزملاؤه (2005)، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، رام الله، فلسطين.
2. لبد، عماد سعيد (2004)، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، يونيو 2004.
3. ابو عيدة، عمر محمود (2015)، أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني: دراسة قياسية للفترة (1994-2013)، المجلة العربية للعلوم الإدارية (الكويت)، مج 22، ع 2.
4. المطيري، نايف، والسقا، محمد إبراهيم (2007)، المعونات والتنمية الاقتصادية: حالة تطبيقية على الاقتصاد الأردني 1970-2003، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - مصر.
5. بسبوني، علياء نبيل (2013)، المساعدات الخارجية والفقر في المنطقة العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع 1، مصر.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: www.pcbs.gov.ps.
7. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، رام الله، فلسطين.
8. وزارة المالية، تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تعريفات ومصطلحات، الموقع الإلكتروني: <http://www.pmf.ps/86>.

ثانياً - باللغة الإنجليزية

1. Lohani, Satish (2004), Effect of Foreign Aid on Development: Does More Money Bring More Development?, Research Honors Paper, Paper 18, Department of Economics Illinois Wesleyan University.
2. Sarsour, Shaker, and others (2011), THE ECONOMIC AND SOCIAL EFFECTS OF FOREIGN AID IN PALESTINE, PALESTINE MONETARY AUTHORITY, Ramallah, Palestine.
3. Eroğlu, Ömer and Yavuz, Ali (2009), THE ROLE OF FOREIGN AID IN ECONOMIC DEVELOPMENT OF DEVELOPING COUNTRIES, Economic Development and Cultural Change, 2009 - epoka.edu.a, Suleyman Demirel University, TURKEY.
4. Martins, M.G. Pedro (2007), THE IMPACT OF FOREIGN AID ON GOVERNMENT SPENDING, REVENUE AND DOMESTIC BORROWING IN ETHIOPIA, Working Paper, number 41, International Poverty Centre, Brasilia DF, Brazil.
5. Njeru, James (2003), the impact of foreign aid on public expenditure: The case of Kenya, AERC Research Paper 135, African Economic Research Consortium, Nairobi, November 2003.
6. Butt, Rabia and Javid, Attiya Yasmin (2013), Foreign Aid and the Fiscal Behavior of Government of Pakistan, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, Pakistan.

الهوامش

* إيرادات المقاصة: هي الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية. وتشمل الجمارك (وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل 3% طبقاً لاتفاق باريس الاقتصادي)، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء (وزارة المالية)، تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تعريفات ومصطلحات، الموقع الإلكتروني: <http://www.pmo.ps/8>.

ملحق

جدول 1: صافي الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة الفلسطينية (أساس نقدي) للفترة 1996 - 2015
(بالأسعار الجارية)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	صافي الإيرادات العامة والمنح*	المنح والمساعدات الخارجية	منح لدعم الموازنة	منح لدعم المشاريع التطويرية
1996	937.0	291.5	49.2	242.3
1997	1,075.4	268.1	5.8	262.3
1998	1,104.7	236.3	0.5	235.8
1999	1,186.5	244.9	5.6	239.4
متوسط الفترة 1996 - 1999	1,075.9	260.2	15.3	245.0
2000	1,449.0	510.0	54.0	456.0
2001	1,122.0	849.0	531.0	318.0
2002	987.0	697.0	468.0	229.0
2003	1,367.0	620.0	261.0	359.0
2004	1,403.0	353.0	353.0	0.0
2005	2,006.0	636.0	349.0	287.0
متوسط الفترة 2000 - 2005	1,389.0	610.8	336.0	274.8
2006	1,741.0	1,019.0	738.0	281.0
2007	2,938.0	1,322.0	1,012.0	310.0
2008	3,757.8	1,978.1	1,763.1	215.0
2009	2,950.4	1,401.8	1,355.0	46.8
2010	3,055.7	1,210.3	1,131.5	78.8
متوسط الفترة 2006 - 2010	2,888.6	1,386.2	1,199.9	186.3
2011	3,160.3	983.3	814.3	169.0
2012	3,172.3	932.1	777.1	155.0
2013	3,677.9	1,358.0	1,251.2	106.8
2014	4,021.7	1,230.4	1,029.4	201.0
2015	3,688.2	796.8	707.1	89.7
متوسط الفترة 2010 - 2015	3,544.1	1,060.1	915.8	144.3
متوسط الفترة 1996 - 2015	2,240.0	846.9	632.8	214.1

* الصافي بعد الإرجاعات الضريبية

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

جدول 2: التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات للموازنة العامة الفلسطينية (أساس نقدي) للفترة 1996 - 2015 (بالأسعار الجارية)

السنة	نسبة إيرادات الجباية المحلية من صافي الإيرادات العامة والمنح (1)	نسبة إيرادات المقاصة من صافي الإيرادات العامة والمنح (2)	نسبة المنح والمساعدات من صافي الإيرادات العامة والمنح (3)	نسبة المنح لدعم الموازنة من المنح والمساعدات الخارجية	نسبة المنح لدعم المشاريع التطويرية من المنح والمساعدات الخارجية
1996	%31.3	%37.5	%31.1	%16.9	%83.1
1997	%30.8	%44.3	%24.9	%2.2	%97.8
1998	%29.4	%49.2	%21.4	%0.2	%99.8
1999	%30.5	%48.9	%20.6	%2.3	%97.7
متوسط الفترة 1999 - 1996	%30.5	%45.3	%24.2	%5.9	%94.1
2000	%24.3	%40.5	%35.2	%10.6	%89.4
2001	%24.5	%0.0	%75.7	%62.5	%37.5
2002	%22.6	%7.3	%70.6	%67.1	%32.9
2003	%21.3	%34.5	%45.4	%42.1	%57.9
2004	%24.0	%50.8	%25.2	%100.0	%0.0
2005	%23.7	%44.6	%31.7	%54.9	%45.1
متوسط الفترة 2005 - 2000	%23.4	%32.8	%43.9	%55.0	%45.0
2006	%21.7	%19.8	%58.5	%72.4	%27.6
2007	%11.0	%44.9	%45.0	%76.6	%23.4
2008	%20.2	%30.3	%52.6	%89.1	%10.9
2009	%19.8	%36.9	%47.5	%96.7	%3.3
2010	%22.7	%40.4	%39.6	%93.5	%6.5
متوسط الفترة 2010-2006	%19.0	%35.5	%48.0	%86.6	%13.4
2011	%22.2	%47.1	%31.1	%82.8	%17.2
2012	%22.5	%49.6	%29.4	%83.4	%16.6
2013	%23.2	%46.0	%36.9	%92.1	%7.9
2014	%21.7	%51.1	%30.6	%83.7	%16.3
2015	%24.7	%55.5	%21.6	%88.7	%11.3
متوسط الفترة 2015 - 2011	%22.9	%50.0	%29.9	%86.4	%13.6
متوسط الفترة 2015 - 1996	%22.5	%41.7	%37.8	%74.7	%25.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

جدول 3: مكونات المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية والنفقات للفترة 1996 – 2015

(بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية)

السنة	المنح والمساعدات	منح لدعم الموازنة الجارية	منح لدعم المشاريع التطويرية	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	الرواتب والأجور	النفقات الجارية غير الرواتب والأجور	النفقات التطويرية
1996	291.5	49.2	242.3	1072.1	829.8	403.1	426.6	242.3
1997	268.1	5.8	262.3	1130.1	867.8	470.1	397.7	262.3
1998	236.3	0.5	235.8	1074.7	838.9	466.8	372.1	235.8
1999	244.9	5.6	239.4	1181.9	942.5	518.6	423.9	239.4
متوسط الفترة 1999-1996	260.2	15.3	245.0	1114.7	869.8	464.7	405.1	245.0
2000	510.0	54.0	456.0	1667.8	1198.8	621.8	577.0	469.0
2001	849.0	531.0	318.0	1437.6	1097.6	679.8	417.8	340.0
2002	697.0	468.0	229.0	1293.6	1041.6	659.1	382.5	252.0
2003	620.0	261.0	359.0	1635.0	1240.0	743.0	324.0	395.0
2004	353.0	353.0	0.0	1528.0	1528.0	870.0	501.0	0.0
2005	636.0	349.0	287.0	2281.0	1994.0	1001.0	649.0	287.0
متوسط الفترة 2005-2000	610.8	336.0	274.8	1640.5	1350.0	762.5	475.2	290.5
2006	1019.0	738.0	281.0	1707.0	1426.0	658.0	392.0	281.0
2007	1322.0	1012.0	310.0	2877.0	2567.0	1369.0	663.0	310.0
2008	1978.1	1763.1	215.0	3487.7	3272.7	1770.8	1055.0	215.0
2009	1401.8	1355.0	46.8	3375.9	3190.0	1467.0	1349.0	185.9
2010	1210.3	1131.5	78.8	3200.1	2927.3	1563.1	1120.9	272.8
متوسط الفترة 2010-2006	1386.2	1199.9	186.3	2929.5	2676.6	1365.6	916.0	252.9
2011	983.3	814.3	169.0	3254.6	2960.1	1677.9	1142.3	294.5
2012	932.1	777.1	155.0	3258.2	3047.1	1557.7	1212.2	211.0
2013	1358.0	1251.2	106.8	3419.1	3250.7	1813.8	1225.7	168.4
2014	1230.4	1029.4	201.0	3606.9	3445.9	1899.6	1259.0	160.9
2015	707.1	89.7	3621.4	3412.2	1759.5	1352.3	390.2	3756.4
متوسط الفترة 2015-2011	1042.2	792.3	850.6	3390.2	2892.7	1660.3	1045.9	918.2
المتوسط الكلي	842.4	601.9	390.7	2295.0	1971.3	1078.1	714.0	428.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

جدول 4: نسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية من النفقات العامة ومكوناتها للفترة 1996 - 2015

السنة	نسبة المنح والمساعدات إلى النفقات العامة	نسبة المنح والمساعدات الجارية إلى النفقات الجارية	نسبة المنح والمساعدات الجارية إلى الأجور والرواتب	نسبة المنح والمساعدات الجارية إلى النفقات الجارية	نسبة المنح والمساعدات التطويرية إلى النفقات التطويرية
1996	%27.19	%5.93	%12.21	%11.53	%100.00
1997	%23.72	%0.67	%1.23	%1.46	%100.00
1998	%21.99	%0.06	%0.11	%0.13	%100.00
1999	%20.72	%0.59	%1.08	%1.32	%100.00
متوسط الفترة 1999-1996	%23.41	%1.81	%3.66	%3.61	%100.00
2000	%30.58	%4.50	%8.68	%9.36	%97.23
2001	%59.06	%48.38	%78.11	%127.09	%93.53
2002	%53.88	%44.93	%71.01	%122.35	%90.87
2003	%37.92	%21.05	%35.13	%80.56	%90.89
2004	%23.10	%23.10	%40.57	%70.46	
2005	%27.88	%17.50	%34.87	%53.78	%100.00
متوسط الفترة 2005-2000	%38.74	%26.58	%44.73	%77.27	%94.50
2006	%59.70	%51.75	%112.16	%188.27	%100.00
2007	%45.95	%39.42	%73.92	%152.64	%100.00
2008	%56.72	%53.87	%99.57	%167.12	%100.00
2009	%41.52	%42.48	%92.37	%100.44	%25.17
2010	%37.82	%38.65	%72.39	%100.95	%28.89
متوسط الفترة 2010-2006	%48.34	%45.24	%90.08	%141.88	%70.81
2011	%30.21	%27.51	%48.53	%71.29	%57.39
2012	%28.61	%25.50	%49.89	%64.11	%73.46
2013	%39.72	%38.49	%68.98	%102.08	%63.42
2014	%34.11	%29.87	%54.19	%81.76	%124.92
2015	%20.72	%5.10	%6.63	%22.99	%96.41
متوسط الفترة 2015-2011	%30.67	%25.29	%45.64	%68.44	%83.12
المتوسط الكلي	%36.06	%25.97	%48.08	%76.48	%86.43

المصدر: مشتق من الجدول رقم (3).